

## العراق يؤجل عودة التجارة مع سوريا حتى إشعار آخر

بغداد تخطط لهدد أنبوب نفط إلى طرابلس اللبنانية



منطقة عمليات لا تصلح للتجارة

والغاز إلى الأسواق الخارجية عبر ميناء طرابلس اللبناني على البحر المتوسط. وقال خلال اجتماعه الجمعة، مع سفير لبنان في العراق علي أديب حجاب إن العراق يسعى إلى استحداث خطوط لنقل النفط والغاز عبر سوريا ولبنان وصولاً إلى الأسواق الأوروبية. وأضاف أن الاجتماعات والزيارات بين الجانبين تمهد لتوسيع العلاقات في القريب العاجل، وخاصة في مجالات النقل والصحة والإسكان والقطاع المصرفي وإنعاش السياحة في مختلف القطاعات الدينية والطبية. وأكد سفير لبنان في العراق أن الفترة المقبلة ستشهد انعقاد اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية اللبنانية في بغداد، بمشاركة واسعة من المسؤولين ورجال الأعمال من البلدين. وأشار إلى وجود عدة شركات لبنانية عاملة في العراق منها مؤسسات مصرفية، وأن هناك نقاشات أولية لعقد اتفاقيات في قطاعات النقل والزراعة والأدوية.

وكانت دمشق وبغداد قد أكدتا أن الترتيبات الفنية وصلت إلى مراحل متقدمة، تمهيدا لافتتاح المعبر في الشهر الحالي. ونقلت صحيفة الوطن السورية عن المصادر تأكيداً أن التنسيق الحكومي بين البلدين تمكّن من إزالة معظم العقبات الفنية والإدارية والأمنية، تمهيدا لافتتاح المعبر التجاري في الشهر الحالي. وترتبط بين سوريا والعراق 3 معابر رسمية، هي القائم/البيوكمال ومعبر التنف/الوليد، الذي تنتشر فيه قوات أميركية ومعبر العريبة/ربيعة، الذي تسيطر على الجانب السوري منه قوات المعارضة. وكانت سوريا والأردن قد أعادتا فتح معبر جابر نصيب بين البلدين وسط أجواء من التفاؤل، لكن حركة التجارة بقيت محدودة لأسباب أمنية وعقبات لم يتقربها عليها حتى الآن. في هذه الأثناء كشف نائب رئيس البرلمان العراقي حسن كريم الكعبي أن بغداد تخطط لمد خطوط أنابيب للنفط

وكان التأجيل السابق يستند إلى عدم اكتمال الإجراءات الفنية، لكن المحلوي يرى أن التأجيل الجديد سببه أن المعبر أصبح موقعاً خطيراً لمرور الشاحنات.



أحمد الملاحي  
مدير القائم أصبح موقعا خطيرا بالنسبة إلى مرور الشاحنات  
حسن كريم الكعبي  
خطط لمد أنابيب للنفط والغاز إلى لبنان ومنه إلى أوروبا

ويرى محللون أن واشنطن تضغط على بغداد لمنع افتتاح المعبر، بسبب الهدف الاستراتيجي الإيراني لربط طهران بكل من دمشق وبيروت عبر الأراضي العراقية.

كشفت مصادر مسؤولة أن العراق أوقف خطط افتتاح معبر القائم الحدودي مع سوريا حتى "إشعار آخر"، بعد التفجيرات التي استهدفت قوات الحشد الشعبي في البيوكمال على الجانب السوري من الحدود، في وقت تطلب فيه دمشق بافتتاحه في أقرب وقت ممكن.

لندن - قدّمت الحكومة العراقية موعداً لعودة التبادل التجاري مع سوريا إلى المجهول، بعد أن كان مقرراً افتتاحه الشهر الحالي، في وقت يتصاعد فيه الجدل بشأن مخطط لإنشاء طريق استراتيجي يربط بين طهران ودمشق وبيروت.

ويبرز مسؤولون في محافظة الأنبار قرار التأجيل، بالهجوم الذي استهدف مقرات الحشد الشعبي العراقي قرب المعبر على الجانب السوري، لكن بعض المحللين رجحوا وجود ضغوط أميركية على بغداد، بسبب الدور الإيراني في تلك الخطط. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل افتتاح المعبر، الذي تقول الرواية الرسمية الصادرة عن بغداد إنه تم لأسباب "لوجستية"، خاصة أن المعبر تعرّض إلى دمار كامل أثناء سيطرة تنظيم داعش على القائم قبل سنوات.

ونسب صحيفة المدى العراقية إلى مسؤولين في محافظة الأنبار تأكيدهم أن دمشق تستعجل بغداد لإعادة افتتاح معبر "البوكمال"، وهي تسمية نفذ القائم من الجهة السورية، من أجل تخفيف الاختناق التجاري الذي تعاني منه.

وكان حجم التبادل التجاري بين سوريا والعراق قد بلغ قبل اندلاع الأزمة السورية 3.5 مليار دولار في عام 2011. وقد كانت غالبية العطلات صادرة سورية إلى العراق.

## واشنطن تحذر الخليجيين من مخاطر تكنولوجيا هواوي

إلى استبعاد شركة هواوي الصينية من شبكات الجيل الخامس. وفي مارس الماضي، أكد وزير الاتصالات البحريني كمال بن أحمد محمد لوكالة رويترز أن هواوي استوفت معايير بلاده وأن البحرين ليس لديها أي بواعت قلق.

ولم يعلق مسؤولون سعوديون وإماراتيون على المشكلة بين الولايات المتحدة وهواوي. وأبلغ مصدر مطلع رويترز أن الإماراتيين يعتقدون أنهم يستطيعون التعامل مع المخاطر. وتستخدم الدول الخليجية الثلاث أيضاً معدات الجيل الخامس، التي تنتجها شركات أخرى للتكنولوجيا. وقال باي إن ذلك يظهر أن هواوي ليست هي الخيار الوحيد للدول، التي تريد أن تكون رائدة في تشغيل شبكات الجيل الخامس. وأضاف "اعتقد أنه كان من المهم أن يسمع حلفاؤنا في الخليج ذلك".

وشككت هواوي في وقت سابق من هذا العام بقدرة العالم على الاستغناء عن تقنياتها وخاصة تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات التي تصنعها. كما أبدت تحدياً كبيراً بوجه الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على حلفائها لوقف التعامل مع الشركة بدعوى خضوعها للحكومة الصينية ومخاوف استخدامها في أغراض التجسس.

وحذر محللون بعد فرض العقوبات الأميركية على هواوي في شهر مايو الماضي، من أنها ستدفع الشركة الصينية إلى تعزيز اكتفائها الذاتي وتسريع خطط التحول عن المكونات والبرامج الأميركية، وهو ما حصل بالفعل. وتضاعف في الفترة الماضية تدمر شركات التكنولوجيا الأميركية، من بينها غوغل ومايكروسوفت، من الحظر المفروض على هواوي، والذي أحق بها اضطراباً كبيراً، اتضح في تراجع أسهم الشركات المزودة لمكونات الشركة الصينية.

ويعود استهداف واشنطن لهواوي إلى العام الماضي. وتزعم إدارة الرئيس دونالد ترامب، دون إعطاء أدلة، بأن الشركة ستسمح لأجهزة الاستخبارات الصينية باستخدام بياناتها بهدف التجسس على الاتصالات عبر الشبكات النقالة في العالم.

ديبي - كشفت مسؤولون أميركيون الجمعة، أن الولايات المتحدة حذرت حلفائها الخليجيين من مخاطر أمنية محتملة في استخدام تكنولوجيا شركة هواوي الصينية في البنية التحتية لشبكاتهم للجيل الخامس للاتصالات المحمول.

وطيلة الأشهر الماضية، وجهت الإدارة الأميركية معظم تعليقاتها إلى حلفائها الأوروبيين، لخطهم على التحرك بشكل أسرع من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المحتملة، التي يمكن أن تسببها تلك التكنولوجيا. ونفت هواوي مرارا المزاعم الأميركية، التي أثيرت مرة أخرى الأسبوع الماضي أثناء زيارة أجيت باي رئيس لجنة الاتصالات الاتحادية الأميركية إلى كل من السعودية ودولة الإمارات والبحرين، حيث تستخدم الدول الخليجية الثلاث معدات الشركة الصينية، التي تتعلق بالاتصالات.



أجيت باي  
حلفاؤنا الخليجيين عليهم إدراك أن هواوي ليست الخيار الوحيد

وقال روبرت ستريار نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي للاتصالات الدولية وسياسة المعلومات "تشاركنا في رسالة حول أهمية تأمين تكنولوجيا الجيل الخامس وتطبيق تدابير أمنية متعلقة بالمخاطر".

وتقول الولايات المتحدة إن بكين قد تستغل هواوي للحصول على بيانات المستخدمين حول العالم، وهددت بإنهاء تبادل معلومات استخباراتية مع الدول التي تستخدم معدات الشركة الصينية. بينما تنفي كل من الحكومة الصينية وهواوي تلك الادعاءات.

ورغم أن مقر الأسطول الخامس للبحرية الأميركية يوجد في البحرين، إلا أن دولة الإمارات تستضيف جنوداً أميركيين يدعمون العمليات العسكرية الأميركية في المنطقة.

## استعدادات مصرية لمرحلة إعادة إعمار ليبيا

تدشين 10 مناطق لوجستية في المنطقتين الحدودية لتعزيز الصادرات ومواجهة التهريب

وأوضح أن نشاط حركة التجارة يعزز من جذب الاستثمارات الليبية للمنطقة العلمين على ساحل البحر المتوسط والقريبة من ليبيا، بهدف التصنيع من أجل التصدير للسوق الليبية. وعرضت مصلحة التخطيط العمراني الليبية على لجنة التشييد جمعية رجال الأعمال المصريين، احتجاجاً على السوق الليبية في مجال الإسكان، وكشفت عن فجوة حجمها 400 ألف وحدة سكنية.



طارق الإدريسي  
مصر مستعدة للمنافسة رغم صعوبة الأوضاع في ليبيا

وقالت إنه مطلوب على وجه السرعة بناء نحو 250 ألف وحدة سكنية، إلى جانب 150 ألف وحدة على المدى المتوسط، ثم السير في خطة تستهدف بناء 30 ألف وحدة سنوياً لمواجهة الزيادة السكانية. وكشفت أن هناك 15 ألف وحدة سكنية آيلة للسقوط وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل نتيجة الحروب التي شهدتها البلاد. وأكد طه خالد رئيس مجموعة بي.دي.أو للاستشارات المالية، أن المناطق اللوجستية تحتاج إلى دعم سياسي مصري من خلال توجيهات بإعفاء المنتجات المصدرة للسوق الليبية من جميع أشكال الرسوم. وذكر "العرب" أن هذه المناطق تعزز من نشاط التعامل بنظام البضاعة الحاضرة، حيث تحتاج السوق الليبية إلى جميع المنتجات خلال المراحل الأولى لعمليات إعادة الإعمار.

العالمية الكبرى المدعومة سياسياً للعمل في ليبيا. وأوضح "العرب" أن هناك فرصة لعودة العمل المصرية إلى ليبيا مجدداً للمشاركة في عمليات التشييد والبناء، لأنها تعودت على تحمل مناح العمل الشاق في السوق الليبية، فيما كانت هذه السوق ملاذاً لعمال التشييد والبناء المصريين على مدى عقود. وقال "مكتبي مغلق في مدينة طرابلس منذ 2011، وسوف يعاود نشاطه مجدداً عندما تستقر الأوضاع الأمنية التي يترقبها الجميع".

وتستحوذ مواد البناء على النسبة الأكبر من حركة التجارة بين البلدين بنحو 42 بالمائة، أي بقيمة 360 مليون دولار من إجمالي حجم التبادل التجاري الرسمي البالغ 850 مليون دولار العام الماضي، وهو ما يكشف عن آفاق الفرص التصديرية لهذا القطاع.

وتشبع السوق المصرية من الإسمنت ومن مخزون راكد يقدر بنحو 35 مليون طن يبحث عن أسواق لتصريفه، فيما يصل حجم الإنتاج إلى حوالي 85 مليون طن مقابل طلب قيمته 50 مليون طن، الأمر الذي دفع ثلاث شركات إلى الخروج من السوق. وقال وليد جمال الدين رئيس المجلس التصديري لمواد البناء "العرب" إن "المراكز اللوجستية جاءت في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة إلى شركات التشييد والبناء". ولفت إلى أن الشركات المصرية أضحت مستعدة اليوم لطرح منتجاتها في هذه المناطق للمشاركة في الفورة الاستثمارية المرتقبة في قطاع العقارات بالسوق الليبية.

وهو شرط أساسي لنجاح تلك المناطق، فالأوضاع الحالية تعوق التعاون مع دول الجوار وتؤثر على الحالة الاقتصادية، وتأسيس البنية التحتية بالتعاون مع مصر.

ورغم الصعوبات التي سببها الإقليمي، إلا أنه لم يقلل من أهمية تدشين المناطق اللوجستية، وأكد أنها رسالة على جاهزية مصر للمشاركة في عمليات إعادة إعمار في ليبيا. وتخدم المناطق اللوجستية المصرية مشروعات التنمية في بنغازي بوصفها الأكثر استقراراً والأقرب من الحدود المصرية. وأكد حسين صبور رئيس المكتب الاستشاري الهندسي صبور، وهو من أوائل رجال الأعمال الذين استثمروا في ليبيا في ستينيات القرن الماضي، أن مشاركة مصر في عمليات إعادة الإعمار ستكون عبر بيع المواد الخام للشركات

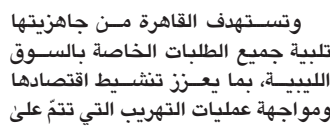
تتجسس خطاها في السوق الليبية ونظمت مؤتمر التعاون الصناعي العربي التركي في دورته الثانية في مدينة بنغازي في يونيو 2012. وقدمت انقرة فيه جميع أشكال الدعم، منها البناء المجاني لعدد من المرافق العامة مقابل الفوز بعقود إعادة الإعمار، إلا أن تصاعد الأحداث العسكرية أجّل طموحاتها.

وقال طارق الإدريسي نائب رئيس الجمعية المصرية الليبية لرجال الأعمال والمستثمرين إن "الجمعية سعت منذ سنوات إلى تأسيس منطقة لوجستية في السلوم، علاوة على منطقة صناعة حرة بهدف التوفير على الليبيين الذين يشترون السلع من مصر، إلا أن الظروف التي شهدتها الدولتان بعد أحداث الربيع العربي عطلت التعاون الاستثماري". وأوضح الإدريسي، وهو ليبي يقيم في القاهرة، "العرب" أن بلاده لم تصل إلى مرحلة الاستقرار الأمني والسياسي،



الأنقاض تتحول إلى فرص استثمارية واعدة

كشفت مصر استعداداتها لمرحلة إعادة إعمار ليبيا بتدشين مناطق لوجستية تضم جميع مستلزمات فورة التشييد والبناء المرتقبة في ليبيا، بعد أن حولت الحرب مرافق البلاد إلى أكوام من الأنقاض خلال السنوات التسع الماضية.



محمد حماد  
محلل مصري

القاهرة - بدأت القاهرة في اتخاذ خطوات عملية لاقتناص فرص المشاركة في إعادة إعمار ليبيا، وأعلنت أخيراً عن تدشين عشر مناطق لوجستية في مدينة السلوم في محافظة مرسى مطروح المتاخمة للحدود الليبية.

وقال إبراهيم عشمواي رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية المصري "العرب" إن "هذه المناطق تتيح جميع البضائع التي تحتاجها السوق الليبية، وعلى مساحة 400 ألف متر، لتعزيز سهولة تدفق المنتجات المصرية للسوق الليبية بصورة شرعية". وتتحكم بعض القوى الكبرى في توزيع عكّة إعادة إعمار الدول، التي سقطت أنظمتها بسبب الحروب والثورات، وتعدّ الولايات المتحدة أكبر رابح في هذا المجال من خلال العقود التي تفوز بها شركة بكتل المتخصصة في إعادة الإعمار. وفازت بكتل بنصيب الأسد في مشاريع إعمار العراق. ويكشف التقرير السنوي للشركة أنها ستستمر في 53 بلداً حول العالم، وحققت إيرادات بنحو 25.5 مليار دولار العام الماضي، فضلاً عن فوزها بعقود جديدة قيمتها 17.3 مليار دولار.